

حقوق الطفل وسياسات حماية الطفل

في سلطنة عمان

محمد عبده الزغير

خبير شؤون الطفولة

أرست سلطنة عمان منذ انطلاقة النهضة المباركة في عام ١٩٧٠ ، مبدأ احترام حقوق الانسان في السياسات الوطنية المختلفة، منطقة في ذلك من أن الإنسان هو أساس وجوهر التنمية، وعليه سعت بإدخال مفاهيم حقوق الانسان في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف إحداث تغيرات متوازنة في البنية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مستويات الرفاه للإنسان العماني دون تمييز.

أولاً الجهود بشكل عام :

١ () المواثيق الدولية والاقليمية :

- انضمت سلطنة عمان إلى اربع من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان، وهي:
- اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٦.
- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة في ٢٠٠٦.
- اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في عام ٢٠٠٨.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في ٢ يناير ٢٠٠٣.
- وانضمت ايضا الى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن اشتراك الاطفال في النزاعات المسلحة، وبيع الاطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الاباحية في عام ٢٠٠٤.
- وفي عام ٢٠٠٥، صادقت على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والاطفال المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- كما انضمت كذلك إلى أربع من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان، وهي: "الاتفاقيتان (٢٩) و(١٠٥) الخاصتان بإلغاء السخرة والعمل الإجباري" (١٩٩٨)،

٢٠٠٥ على التوالي)، و"الاتفاقيتان (٨٢) و(١٣٨) الخاصتان بمنع استخدام الأطفال والقاصرين" (٢٠٠٥، ٢٠٠١ على التوالي).

أما بالنسبة للمواثيق الإقليمية فقد وافقت سلطنة عُمان على "إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام"، الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٩٠، وهو وثيقة إرشادية. وعُمان طرف أيضاً في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤. تعتبر معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها عُمان جزءاً من قوانين الدولة وأحكامها نافذة. ويتعين أن تكون القوانين المطبقة في عُمان متوافقة مع أحكام هذه المعاهدات. وفي حالة حدوث تضارب بينهما، تكون الغلبة لأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية لأنها تحتل مرتبة أعلى من القوانين الداخلية.

وبناءً على إعلان وبرنامج عمل فيينا لتعزيز حقوق الإنسان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، ومبادئ باريس (١٩٩٣) بشأن مؤسسات حقوق الإنسان، عملت السلطنة على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤) الذي حدد اختصاصاتها. وتم تسمية أعضائها بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/١١٠).

٢ (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان :

أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كمؤسسة مستقلة تعنى بحقوق الإنسان وتهدف إلى تعزيز التعاون المثمر والبناء بين السلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عُمان. وتضم اللجنة ممثلين لعدد من مؤسسات المجتمع المدني، كالاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان، والمنظمات غير الحكومية، والمحامين وممثلين للسلطات الحكومية.

وتشمل مهام اللجنة تلقي الشكاوى الفردية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات، والنظر في الملاحظات التي تبديها حكومات أخرى أو منظمات دولية أو غير حكومية بشأن حالة حقوق الإنسان في عُمان، والتنسيق مع السلطات المعنية للتحقق واتخاذ إجراءات بشأن التدابير اللازمة. كما تساهم اللجنة في إعداد تقارير حقوق الإنسان وإذكاء الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

وتم أيضاً إنشاء إدارة في وزارة الخارجية تختص بحقوق الإنسان، كما أنشئت دوائر للطفل والمرأة والأسرة ضمن المديرية العامة للتنمية البشرية بوزارة التنمية الاجتماعية، وكذلك دوائر أو

اقسام في بعض الوزارات، وعدد من المراكز الحكومية للتأهيل النسائي إضافة إلى وحدات خاصة بالنوع الاجتماعي في الوزارات المسؤولة في السلطنة.

كما تساهم المنظمات الأهلية المعنية بمتابعة بعض الجوانب المرتبطة بحقوق الإنسان من خلال الجمعيات المعنية بحقوق النساء والأطفال وذوي الإعاقة، مثل: جمعيات المرأة العمانية وجمعية التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة، وجمعية رعاية الأطفال المعوقين، وجمعية دار العطاء ... وغيرها.

٣ - تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وضعت عمان الحق في التنمية، ولا سيما التنمية البشرية، ضمن أولوياتها الراسخة خلال السنوات الأربعين الماضية . وقد أحرزت عمان تقدماً كبيراً في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالأخص فيما يتعلق بالمرأة والطفل وفي مجالي الصحة والتعليم . وقد صنّف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان على رأس البلدان العشرة الأولى في العالم التي أحرزت التقدم الأكبر في مجالي التعليم والصحة العامة خلال العقود الماضية . وقد نظر التقرير، المعنون " الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية " ، في المكاسب المحققة على مدى ٤٠ عاماً في مجالات الصحة والتعليم والدخل، بمقياس دليل التنمية البشرية.

١ - الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه

إن الحق في الصحة مكرس في المادة ١٢ من النظام الأساسي للدولة .وتوفر الرعاية الصحية و العلاج مجاناً لجميع المواطنين والوافدين العاملين في القطاع الحكومي . أما السكان العاملون في القطاع الخاص، فيمكنهم الحصول على جميع الخدمات الصحية لقاء رسوم الخدمة .ويتحمل أصحاب العمل تكلفة توفير الرعاية الصحية للعاملين الوافدين، سواء بدفع رسوم الخدمة مباشرة أو عن طريق المشاركة في مخطط للتأمين الصحي.

وقد حققت عمان إنجازات هامة في التنمية الصحية خلال الأربعين عاماً الماضية. وأدت هذه الإنجازات إلى أن تحتل عمان المرتبة الأولى في العالم على صعيد الكفاءة في استخدام الموارد الصحية، والمرتبة الثامنة في العالم على صعيد كفاءة النظام الصحي ككل. وصُنفت عمان ضمن البلدان العشرة الأولى في العالم على صعيد توفير خدمات رعاية صحية أساسية شاملة، وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٠.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، ارتفع متوسط العمر المتوقع في عمان من ٥٧,٥ عاماً إلى ٧٢,٧ عاماً. كما شهدت الفترة نفسها تراجعاً في معدلات الوفيات من ١٣,٣ وفاة لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٠ إلى ٣ وفيات لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٩. وتمول الحكومة أكثر من ٨٠ في المائة من النفقات الصحية، وهي من أعلى النسب المئوية في العالم. وفي عام ٢٠١٠، بلغ الإنفاق على وزارة الصحة ٢٨٧ مليون ريال عماني، وهو ما يشكل نسبة ١٢ في المائة من مجموع النفقات الجارية. وهناك شبكة واسعة لتوفير الخدمات الصحية تغطي جميع أنحاء البلد.

٢ - الحق في التعليم

يوفر التعليم مجاناً لجميع المواطنين حتى نهاية الصف الثاني عشر. وفي عام ١٩٧٠، لم تكن هناك في البلد كله سوى ثلاث مدارس رسمية يرتادها ٩٠٠ طالب. غير أن البرنامج التعليمي لعمان شهد توسعاً سريعاً خلال العقود الأربعة الماضية. ففي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التحق نحو ٥٦٣ ٠٠٠ طالب بالمدارس العامة البالغ عددها ١ ٠٥٣ مدرسة، في حين يبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الخاصة ٢٠٠٠٠ طالب. وهناك أيضاً برامج واسعة النطاق لمحو أمية الكبار.

وقد خلص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يبلغ ٨١,٤ في المائة بين الكبار (أكبر من ١٥ سنة)، أي أنه سجل ارتفاعاً عن نسبته البالغة ٥٤,٧ في المائة عام ١٩٩٠. كما ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (١٥ - ٢٤ عاماً) للفترة نفسها من ٨٥,٦ في المائة إلى ٩٧,٣ في المائة.

ويجري التنقيف بحقوق الإنسان بصورة مستمرة في التعليم العام ووسائل الإعلام. وفي حين كانت مواضيع حقوق الإنسان تُدرّس في المدارس بصورة مرتجلة قبل عام ٢٠٠٣ فقد اتخذ تدريسها طابعاً أكثر منهجية منذ ذلك الحين. وأصبحت المفاهيم والقيم والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان تُدرّس على نحو يضمن تطبيقها من قبل الطلاب في حياتهم اليومية.

وتهدف وزارة التعليم إلى إدخال التنقيف بحقوق الطفل وحقوق الإنسان ضمن نهج تكاملي يستند إلى "اتفاقية حقوق الطفل ومفاهيم حقوق الإنسان". وقد أدمجت هذه المواضيع في المناهج الدراسية للصفوف من الأول إلى الرابع، ابتداءً منذ السنة الدراسية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

كما تسترشد مناهج مجموعة من المواد بهذه المفاهيم، ومنها مادة التربية والثقافة الإسلامية، واللغة العربية، والدراسات الاجتماعية، والمهارات الحياتية، والرياضيات، وتقنية المعلومات، واللغة الإنكليزية، والرياضة المدرسية، والموسيقى والفنون. ويُعزّز توسيع نطاق هذا التعليم ليشمل الصفوف من الخامس إلى السابع.